أبو يَعْلى محمد بن أبي زَرْعة الباهليّ وما بقي من تراثه

Abu Yala Muhammad b. Abi Zar'a al-Bahili and the Remnants of His Legacy

الدكتور/ عبدالعزيز بن ناصر الخريف*

كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (السعودية)

Ok3880@hotmail.com

تاريخ الارسال: 2020/10/17 تاريخ القبول: 2020/11/14 تاريخ النشر: 2021/03/01

ملخص:

يعنى هذا البحث بالتعريف بشخصية نحوية مغمورة من أبرز تلاميذ أبي عثمان المازني (ت: 248هـ)، وهو أبو يعلى محمد بن أبي زرعة الباهليّ (ت: 257هـ)، وذلك في أربعة مباحث: أولها عن حياته وآثاره، وثانيها عما بقي من تراثه جمعًا ودراسة، وثالثها عن الفكر النحوي لديه، ورابعها إشكالية الخلط بينه ومن يشاركه في الكنية أو اللقب.

وقد توصل البحث إلى نتائج، منها أن اتجاهه بصري، وأن له تأثيرًا في حفظ بعض ما روي عن المازني، ودقته في النقل، والثقة بما يرويه عن غيره.

الكلمات المفتاحية: أبو يعلى بن أبي زرعة/ مناقشات مع المازني/ طبقة المبرد.

Abstract:

This research paper introduces an obscure grammarian who was one of the most prominent students of Abu Uthman al-Mazini (d. AH 248), namely Abu Yala Muhammad b. Abi Zar'a al-Bahili (d. AH 257) and is divided into four sections. The first is a study of his life and writings; the second incorporates his remaining writings and studies them; the third takes up his thoughts on grammar; and the fourth and final section deals with the problem of differentiating between him and other individuals who share the same patronymic or title.

Among the most important results of this study are that Abu Yala followed the Basran school, that he was influential in the preservation of some of al-Mazini's work, that he was exact in transmitting those narratives, and that he was trustworthy in his narratives from others.

Keywords: Abu Yala b. Abi Zar'a/discussions with al-Mazini/the generation of al-Mubarrad

مقدمة:

إن الناظر في التراث النحوي يلحظ أن عددًا من النحويين يقلُّ ورود أسمائهم في المصادر النحوية واللغوية، ومثل هؤلاء كانت لهم إسهامات في حياتهم سواء بالتدريس أو التأليف أو المناقشات العلمية، ولكن لم تكن لهم شهرة غيرهم. ومن هؤلاء أبو يَعْلَى محمد بن أبي زَرْعة الذي يعد من أبرز تلاميذ أبي عثمان المازني (ت: 248هـ)، ومن

* المؤلف المرسل

طبقة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: 285هـ). وممن نقل عنه علماء النحو والصرف، ومن أبرزهم أبو القاسم الزجاجي (ت: 340هـ).

فرأيت أن أعرض ترجمته وما بقي من تراثه في مباحث أربعة، هي:

المبحث الأول: أبو يعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي حياته وآثاره.

المبحث الثاني: ما بقي من تراث أبي يعلى جمعًا ودراسة.

المبحث الثالث: الفكر النحوي عند أبي يعلى.

المبحث الرابع: إشكالية الخلط بين أبي يعلى بن أبي زرعة ومن يشاركه في الكنية أو اللقب.

وقد تطلب البحث في هذه الشخصية المغمورة الاطلاع على عدد من الكتب والمخطوطات والمقالات العلمية التي قد يرد اسمه فيها، رغبة في تدوين دراسة عنه وعن الباقي من تراثه تكشف شيئًا من حياته وعلمه للباحثين. وقد صاحب ذلك إشكاليات التحقق من الشخصية لما سيأتي في البحث من الوقوع في الخلط بينه وبين غيره ممن يشاركه في الكنية أو غيرها؛ ما يتطلب التأني في عزو ما يرد إليه، ولعل هذا البحث يسهم في تجلية ذلك الخلط بما يخدم الباحثين إن شاء الله تعالى.

وقد عنيت في هذا البحث بتوثيق النصوص من مصادرها الأصيلة ما أمكن، وتخريج القراءات القرآنية وعزو الأبيات الشعرية من مصادرها، ومراعاة التسلسل التاريخي عند الإشارة للمصادر والمراجع. والله الموفق.

2. المبحث الأول: أبو يعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي حياته وآثاره

لا تسعفني المصادر بترجمة وافية عن أبي يعلى، بل تكاد المعلومات عنه نادرة، وتتباين المداخل في التعريف به ما بين كنيته (أبو يعلى على الأشهر)، أو نسبته (الباهلي)[1] أو اسمه (محمد بن أبي زرعة).

وبسبب ذلك التباين يحدث خلط لدى الباحثين ومحققي الكتب بين أبي يعلى الذي يعنى هذا البحث ببيان حياته وتراثه، وغيره ممن يشاركه الكنية أو النسبة أو الاسم، مما سأذكره في المبحث الرابع من هذا البحث.

ولم أقف على ترجمة له في أوائل الكتب التي عنيت بترجمة أعلام النحويين كمراتب النحويين وأخبار النحويين البصريين ونحوهما، كما لم يتيسر في الكتب التي ترجمت له سوى مقتطفات يسيرة من سيرته وآثاره.

2. 1. اسمه

اقتصرت معظم المصادر التي ترجمت له عند ذكر اسمه على: محمد بن أبي زرعة الباهلي[2].

وقد زاد ابن مِسْعَر (ت: 442هـ) نسبته إلى فَزَارة، فقال: "ابن أبي زرعة الفَزَاريّ"[3].

وقد أورد أبو بكر الزُّبيدي أن الفَزاري "هو أبو زرعة الفَزاري"[4]، ولم يذكر أي معلومة عنه، لكنَّه عدَّه ضمن الطبقة التاسعة من أصحاب المبرد؛ فيبعد أن يكون من ذكره والد أبي يعلى؛ لأن أبا يعلى ورد ضمن الطبقة الثامنة في كتابه، من معاصري المبرد، فوالده لو كان نحويًّا ينبغي أن يكون في طبقة تسبقه لا تتلوه. وقد قال الفيروزآبادي عن أبي زرعة: « لغوي، لم أقف على اسمه »[5].

غير أن السيوطي ذكر في فصل الآباء والأبناء "أبو زرعة الباهلي، وابنه أبو يعلى محمد"[6]. فدلَّ على أن كليهما له حظ وعناية بالعلم.

2. 2. كنيته

كنيته المشهورة (أبو يعلى)[7]، وورد في بعض المصادر أن كنيته (أبو العلاء)[8].

2. 3. شهرته

اشتُهِر بأنه "من أصحاب المازني"[9]. ويعد من طبقة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد[10] (ت: 285هـ)، إذ ذكر أبو سعيد السيرافي (ت: 368هـ) أنه كان من نظراء المبرد في عصره ممن قرأ كتاب سيبويه على المازني جماعةٌ لم يكن لهم كنباهته، ومنهم أبو يعلى بن أبي زرعة[11].

وأما ما ذُكِر من أن « النحاة يسمّونه غلام المازني لكثرة ملازمته له »[12] فمعارض بأن ذلك ما لُقِّب به أبو جعفر محمد بن رستم الطبري[13].

2. 4. وفاته

تكاد تتفق المصادر على أنه توفي زمن دخول الزنج البصرة عام 257هـ[14]/ 871م. وأما ما في "بغية الوعاة" من أن ذلك سنة مولده[15]، فلعله تحريف من النساخ؛ وذلك لما يأتي:

أ. أن أبا عثمان المازني توفي عام 248هـ أو 249هـ حسبما أورده السيوطي نفسه[16]. فدلَّ ذلك على أن عام 257هـ هو عام وفاة أبي يعلى الذي تتلمذ على المازني؛ لكي تحقق بينهما الملاقاة.

ب. أن السيوطي ذكر عالِمًا آخر توفي عام دخول الزنج سنة 257هـ، وهو أبو الفضل العباس بن الفرج الرياشي[17].

ت. أن السيوطي يعنى بذكر وفاة العالم أكثر من ذكر سنة ولادته، ولا سيما أن الأوائل لم يعنوا كثيرًا بتوثيق تاريخ الولادة.

2. 5. آثاره

لم يشتهر أن لأبي يعلى كتبًا ضمن ما يذكر أحيانًا في كتب النحو والصرف في أثناء بحثها المسائل والآراء، ولم أقف على نقول صريحة بأنها عن كتبه، فضلا عن وجود مخطوطات لها أو كتب مطبوعة.

غير أن ثمة إشارات لكتب له وردت في كتب التراجم، من نحو إشارة السيرافي أنه « قد عمل كتابًا في النحو لم يتمّه»[18]. وقد صرَّح ابن النديم بما يدل على ذلك الكتاب أن « له من الكتب المصنفة كتاب الجامع في النحو لم يتمه»[19]. ولعله هو ما قصده أبو الحسن القفطي (ت: 624هـ) بقوله: « وله في النحو كتاب معلَّل حسن »[20].

وله كتاب آخر وسِم بأنه « شرح قليل »[21]. ولعله الموسوم بـ"نكت على كتاب سيبويه"[22]، يظهر أن أبا الحسن القفطي رآه لقوله: « لا بأس بفوائدها »[23].

3. المبحث الثاني: ما بقي من تراث أبي يعلى جمعًا ودراسة

ما بقي من تراث أبي يعلى محمد بن أبي زرعة قليل، وما أمكن جمعه منه ينقسم ثلاثة أقسام:

3. 1. القسم الأول: حكايته عن أبي عمرو بن العلاء (ت: 154هـ).

ولم أقف إلا على نص وحيد « حكى أبو زرعة – وهو أحد أصحاب المازني – أن أبا عمرو بن العلاء قال: "حسبُكَ ينمِ الناسُ"، مبنيَّة على الضم؛ لأنها اسم مسمَّى بها الفعل، مثل رويد، والكاف حرف خطاب. وكان "حسب" معربًا قبل ذلك »[24].

إذ اختلف العلماء في إعراب "حسب" في قولهم: "حسبُك ينم الناس"، فذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن الضمة ضمة بناء، إذ إنه اسم سُمِّي به الفعل، فبني على الضم؛ لأنه كان معربًا قبل ذلك، فحُمِل على "قبلُ" و"بعدُ"[25]. وتبعه الجرمي[26].

وذهب الجمهور إلى أن الضمة ضمة إعراب، على أنه مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه، والتقدير: حسبُك السكوتُ ينم الناس. وقيل: هو مبتدأ لا خبر له؛ لأن معناه اكتفِ[27].

ولما كان ما نقله أبو يعلى عن أبي عمرو لم يرد في كتاب سيبويه الذي أورد "حسبك ينم الناس"[28]، وأن أبا يعلى لم يكن معاصرًا لأبي عمرو بن العلاء، وأن عزو الرأي لأبي عمرو لم يرد في كتب المتقدمين؛ فقد يترجح أن يكون ذلك منقولا عن كتاب أبي يعلى النكت على كتاب سيبويه.

3. 2. القسم الثاني: حكايته عن أبي عثمان المازني آراءه ومناقشاته مع غيره من العلماء.

فقد عُنِي أبو يعلى بحكاية آراء أبي عثمان المازني، ومناقشات أبي عثمان غيرَه من النحويين، ويفسِّر حينًا ما يرد في رأيه من مصطلحات، ومما وقفت عليه ما يأتي:

1- **تغليط أبي عثمان المازني سيبويه** في قوله في باب مجاري أواخر الكلم من العربية: « وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف »[29]. إذ نقل أبو يعلى أن أبا عثمان غلَّط سيبويه؛ « لأن المبنيَّ لا يتغيَّر، فكيف تكون له مجارٍ »[30].

إذ يرى المازني أن الحركة في آخر المبني كالحركة في أوله لا تتغير، في حين أن الجري يكون في شيء يزول عنه كالمعربات، وذلك لا يتحقق في المبني الذي لا يزول عن بنائه، وعلى ذلك فكان على سيبويه أن يقول بناء على رأي المازني: على أربعة مجارٍ: الرفع والنصب والجر والجزم، ويدع ما سواهن[31]. وقد عُنِي علماء بتوجيه كلام سيبويه بأن أواخر الكلم في المعرب والمبني لا يوقف على حركاتهن، فلذلك تميّزت عن حركات أوائل الكلمات وأوسطها، وكذلك وجِّه بأن أواخر الكلم هن مواضع التغيير؛ فجاز إطلاق لفظ "مجارٍ" عليهن، وإن كانت بعض حركاتهن لازمة كالمبني[32]، فكأنه روعي فيها أن الجريان إذا وُجِد يكون فيها[33].

2- الحكم عند اجتماع الاستفهام والشرط.

ذكر أبو يعلى سؤال أبي عثمان المازني أبا الحسن الأخفش عن الحكم عند اجتماع الاستفهام والشرط: « قال أبو يعلى بن أبي زرعة: حدثني أبو عثمان قال: سألت الأخفش عن: أيّ من تضربْ أضربْ، أستفهم بـ"أي"، وأجازي بـ"من"؟ فقال: لا؛ لأن الاستفهام إنما يضاف إلى شيء معلوم هو بعضه، فيكون "أيّ" مخصوصًا. فإذا أضفته و"مَنْ" شائع كان البعض شائعًا، وليس ذا حد الاستفهام »[34].

فالمازني في سؤاله عن أنه إذا اجتماع الاستفهام والشرط يكون الاستفهام داخلا على الجملة الشرطية، وعلى ذلك يكون الفعل الثاني مجزومًا جوابًا للشرط بـ"من" في هذا المثال. وهذا مذهب سيبويه[35].

في حين أن الأخفش ذهب إلى أن الاستفهام ألغى عمل أداة الشرط، فلا يكون الفعل الثاني مجزومًا. وهذا مذهب يونس[36]. ويظهر الخلاف في نحو: أإنْ تأتني آتِك بجزم "آتك" على مذهب سيبويه، وأإنْ تأتني آتيك بالرفع على مذهب يونس.

لذلك عدَّ سيبويه ما ذهب إليه يونس قبيحًا، مستدلا بقوله تعالى: (أفإنْ مِتَّ فهم الخالدون)[37]؛ إذ لا يجوز أن يكون التقدير: أفهم الخالدون فإن متَّ؛ لأن الفاء حرف استئناف، تمنع ما قبلها أن يفسِّره ما بعدها[38]. فدلَّ ذلك على أن الاستفهام داخل على جملة فعل الشرط وجوابه.

وقد نقل أبو يعلى تعليل المازني لمذهب الأخفش ويونس بأن « الحجة عندي أن "أيًّا" استُفهِم به وفيه معنى الجزاء، وكذا كل حروف الاستفهام يُستفهم بها وفيها معنى الجزاء[39]. فلو أضفتَه على هذه الهيئة لكنتَ مستفهِمًا به وفيه معنى الجزاء، كان محالاً؛ لأن "مَنْ" جزاء، وفي "أيّ" معنى جزاء، فلا يجتمع حرفا جزاء، فتصير "مَنْ" حينئذٍ خبرًا، فيكون ما بعده صلة، فيبطل الجزاء »[40]. وكأن المازني بذلك يذكر تعليلاً لرأي الأخفش بما هو أوجه مما ذكره، بأن اشتمال حرف الاستفهام على معنى الجزاء يبطل ذلك المعنى فيما بعده، فإذا بطل عمل "من" لا يجزم الفعل الثاني. « وبذلك تكون حجة المازني عقلية، فيقنع بها الأخفش »[41].

3- المستفهم عنه في قول القائل: قد علمتُ من أنت؟

أورد أبو يعلى مناقشة رواها أبو عثمان المازني بين مروان بن سعيد وأبي الحسن الأخفش بشأن المستفهم عنه، وقد ابتدأت بسؤال مروان أبا الحسن عن الغرض من الاستفهام في قول القائل: قد علمتُ أزيد عندك أم عمرو؟ فذكر أبو الحسن أن الغرض من الاستفهام الإلباس على المخبَر من علمت منهما. فاعترضه مروان بقوله: « إذا قلتَ: قد علمتُ من أنت، أردتَ أن تلبس عليه؛ لأنه لا يعلم نفسَه؟ قال: فسكت »[42]. فانبرى أبو عثمان فيما نقله أبو يعلى لذكر المستفهم عنه في هذا القول بأنه « لا يريد أن يُلبِس عليه؛ لأنه لا يعرف نفسه، ولكنه أراد: قد علمت من أنت أخيرٌ أمرك أم شر، كما تقول: قد علمت أمرك، وكقولك: ما أعرفني بك؛ أي: قد علمت ما تُذكر به أو ما تُثلب به »[43]. وبذلك فإن المازني قد أوجد الغرض الذي لم يعرفه الأخفش، فلم يدرِ كيف يجيب مروان عن سؤاله. وذلك على تقدير حذف مضاف؛ أي: علمت أحوال من أنت، ولذلك أبدل من أخير أمرك أم شر[44].

4- خَلَل وخِلال

نقل أبو يعلى قصة لأبي عثمان المازني حدثت في صغره، بقوله: « أخبرنا أبو عثمان المازني قال: قرأت على أبي وأنا غلام: (فترى الودقَ يخرج من خلاله)[45] قال: فقال أبو سوَّار وكان فصيحًا أخذ عنه أبو عبيدة فمن دونه: (فترى الودق يخرج من خلَلِه)[46]. فقال أبي: "من خلاله"[47] قراءة. فقال: أما سمعتَ قول الشاعر:

بنـــــينَ بغمـــــــرةٍ فخـــــــرجْنَ منهـــــــا خـــــروجَ الـــــوذْقِ مـــــن خلَـــــلِ الســـــحابِ »[48].

ووجه المازني ذلك وفق ما نقله أبو يعلى « خلل وخِلال واحد، وهما مصدران »[49]. وذكر أبو إسحاق الزجاج أن خِلالا جمل خَلَل وخِلال مثل جبَل وجبال[50].

5- الفاء في قوله تعالى: (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ)[51].

ذكر أبو علي الفارسي نقلا عن أبي يعلى أن المازني يرى أن الفاء في "فإنه ملاقيكم" زائدة، قال: « وأما قوله تعالى: **(قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ)** فقد جوَّز أبو الحسن فيه أن تكون الفاء فيه زائدة. وحكى أبو يعلى عن أبي عثمان مثل ذلك »[52].

6- تفسير المازني كلام سيبويه في نوع "ما" في قوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ)[53].

فقد « قال أبو عثمان فيما حكى عنه أبو يعلى بن أبي زرعة: زعم سيبويه[54] أن "ما" ههنا بمنزلة الذي، ثم فسَّر تفسير الجزاء »[55]. وقد أوضح الفارسي أن مراده أن "ما" اسم كـ"الذي"، وليست حرفًا، لكنه في الوقت نفسه لم يرد أن "ما" موصولة كـ"الذي"؛ لأنه لو كانت موصولة للزم أن يكون في الجملة المعطوفة على جملة الصلة عائد يعود إلى الموصول، فلما لم يتحقق ذلك عدل إلى أنها للجزاء[56].

7- وزن "طيف".

نقل أبو يعلى عن المازني مناقشة بين الأصمعي والكسائي في وزن "طَيْف"، إذ رأى الكسائي أنه في الأصل طَيِّف فيعِل، ثم حذف كما قيل: ميِّت وميْت، وهيِّن وهيْن. فخطأه الأصمعي بأنه يقال: طاف يطيف طَيْفًا، مثل باع يبيع بَيْعًا، فوزنه فَعْل مثل بَيْع. وأيَّد المازني ما أورده الأصمعي بأن ما ذكره الكسائي « اعتلال نحويّ، ولكن الاشتقاق يردّه »[57]. مع أن ما ذكره الكسائي يوافق مذهب البصريين في أن وزن نحو: سيِّد وميِّت فيعِل، لا فعِيل كما يذهب الكوفيون[58].

8- تفسير مراد المازني في توجيهه قول الشاعر:

إنَّ الكريمَ وأبيكَ يعتمِلْ إنْ لم يجِدْ يومًا على مَنْ يَتَّكِلْ[59]

فقد « قال أبو عثمان: الموصل "على" إلى "من يجد" أنَّ "يجد" .. من الأفعال التي لا تعدَّى بحرف إضافة إلا للاضطرار، كما قال الله تبارك وتعالى: (عسى أن يكون ردف لكم)[60]، وإنما يريد: ردفكم – والله أعلم – فعداه بحرف جر، كما تقول: ضربتُ، فتصوغه صياغةَ ما لا يتعدى، ثم يبدو لك أن تعدِّيه فتقول: لزيد، ويكون معنى المجرور معنى المنصوب، وأضمر "عليه"؛ لأنه صلة له. وإنما جاز إضمارها لذكر "على" أول الكلام؛ لأنه تفسير لما أضمره. قال أبو يعلى: قوله: "أضمر عليه"؛ يعني: أضمر "إن لم يجد يومًا على من يتكل عليه"، فأدخل "على" الأولى، ولم يحتج إليه، مثل قولك: ضربتُ لزيد؛ إذا أردتَ أن تقف على "ضربت"، ثم يبدو لك أن تعدِّيه بحرف جر »[61] . فأبو يعلى يفسِّر مراد المازني بأنه أضمر "عليه" بعد "يتكل" لدلالة "على" الأولى عليها، وإن كانت "على" الأولى داخلة على نية أن الفعل

"يجد" مكتفٍ بالفاعل، ثم أريدت تعديته، فجاءت "على"؛ لأن الفعل المتعدي يجوز أن لا يعدَّى، وذلك مذهب سيبويه[62].

3. 3. القسم الثالث: مناقشاته مع أبي عثمان المازني.

أورد أبو يعلى عددًا من المواقف مع شيخه أبي عثمان المازني، وناقش رأيه فيها، بما يدل على رغبته في الاستزادة، وإيراده الحجج والأدلة في المناقشة، ومن ذلك:

1- العامل في فعل الشرط وجوابه.

أورد أبو يعلى مناقشة بين أبي الحسن الأخفش وأبي عثمان المازني في العامل في فعل الشرط وجوابه، إذ يرى الأخفش أن العامل في فعل الشرط الحرف، وأن العامل في جواب الشرط فعل الشرط، وشبَّهه بالابتداء والخبر؛ بأنهما يترافعان[63]؛ وذلك لأن الفعل الأول يحتاج إلى جزاء، فصار كخبر الابتداء؛ لأنه لا يبين أحدهما عن صاحبه[64].

وذهب المازني إلى أن الفعلين انجزما لامتناع وقوع الأسماء موقعهما؛ لأن الأصل في الفعل أن لا حظَّ له في الإعراب، فيكون ساكنًا؛ ذلك أن الفعل المضارع أعرب لَمَّا حلَّ محل الاسم وضارعه، فإذا امتنع الاسم من ذلك المحل رجع الفعل إلى أصله (السكون)[65]. ولتعليله بذلك عدَّ بعضهم رأي المازني بناء فعل الشرط وجوابه على السكون[66]. على أن مذهب المازني كما أوضحه أبو يعلى في نقله عنه، وكذلك أبو القاسم الزجاجي بعده، أنه يرى أن الجزم قطع الإعراب، فمعنى جزم الفعل المضارع قطع الإعراب عنه؛ لأنه إنما يعرب إذا وقع موقع الاسم، لكن يؤخذ عليه أنه في حال النصب في نحو: لن يقوم زيد، يقع الفعل في موقع لا تقعه الأسماء[67]، وهذا يقدح في رأيه.

وقد ناقش أبو يعلى أبا عثمان في نحو: أيًّا تضربْ أضربْ، فسأله: « لِمَ لا يكون الجواب هو العامل في "أيًّا"؟»[68]. فردَّه أبو عثمان بأنه لو صحَّ ذلك « لا يكون لمجيء الفعل الأول معنًى؛ لأنه إنما يقع الأول بسبب الآخر »[69]. ومقتضى ذلك أن العامل في "أيًّا" هو فعل الشرط، ولا يصح أن يكون العامل فيها جواب الشرط؛ لأنه سيكون فعل الشرط بلا معنى؛ إذ يترتب الجواب على اكتمال فعل الشرط ومفعوله. ورأي المازني هنا يخالف ما نُقِل عن البصريين أنهم لا يجيزون تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام[70]. إذ هو يجيز ذلك، ويجعل العامل فيه فعل الشرط لا جوابه.

وقد اختُلِف النقل عن سيبويه في عامل الجزم في فعل الشرط وجوابه، فقوله: « لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء »[71] يؤخذ منه أنه يرى أن الجازم حرف الشرط. وهو ما ذهب إليه جمهور النحويين[72]. وقوله: « اعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله »[73] يدل على أن رأيه أن حرف الشرط عمل في فعل الشرط، وأنهما معًا عملا في جواب الشرط.

2- نوع "منذ" و"مذ".

فقد نقل أبو عثمان المازني مناقشة أبي الحسن الأخفش وأبي الفضل الرياشي فيما ذهب إليه أبو الحسن من أن "منذ" إذا رفعتَ بها فهي اسم وما بعده خبر لها، وإذا جررتَ بها كانت حرفًا جاء لمعنى، إذ اعترضه الرياشي بسؤاله: « لم لا

يكون في حال ما ترفع وتجر جميعًا اسمًا، كما تقول: ضاربٌ زيدًا، وضاربُ زيدٍ. فقد رأينا الاسم ينصب الاسم ويجرّ. فلم يأتِ الأخفش بمقنع »[74].

لذلك انبرى المازني للتعليل عن الأخفش بأن "منذ" و"مذ" لا تشبه الوصف الذي يعمل النصب والجر في الاسم الذي بعده؛ لأنها مبنية، ولم تبنَ إلا لأنها ضارعت حروف المعاني مثل: أينَ وكيفَ، وكذلك "منذ" و"مذ" هي أشبهت الحروف؛ فلزمت موضعًا واحدًا. وعندئذٍ ناقشه أبو يعلى بن أبي زرعة مستفهمًا: « أفرأيتَ حرف المعنى يعمل عملين متضادين؟ قال: نعم، كقولك: قام الرجل حاشا زيد وحاشا زيدًا، وعلى زيدٍ ثوب، وعلا زيدٌ الجبلَ. فيكون مرةً حرفًا، ومرة فعلاً بلفظ واحد »[75].

ولم ينقل اعتراض أحد من تلاميذ أبي عثمان عليه بأن ما أورده تشابه صوتي، فـ"على" حرف جر، و"علا" فعل ماضٍ، فلا يتحقق الرد على سؤال أبي يعلى.

ولكن نُقِل اعتراض تلاميذه – ومنهم أبو يعلى – على أبي عثمان عندما أكمل: « أقول: العوامل وهي الأفعال إنما ترفع الشيء الواحد، ولم أرها رفعت شيئين إلا بحرف عطف، مثل: قام زيد وعمرو..، قلنا له: فإن الصفة هي مرتفعة أيضًا إذا قلتَ: قام زيدٌ العاقلُ. فقد رفعت شيئين بغير حرف عطف، فقال: الموصوف قد اشتمل على الصفة.. ألا ترى أنك لو حملت كوزًا وفيه ماء ما كنت قد حملتَ الماء»[76].

3- علة الحذف في تصغير "أحوى".

ناقش أبو يعلى أبا عثمان بسؤاله عن علة الحذف في تصغير "أحوى"، وذلك في سياق عرضه مناقشة أبي عثمان أبا الحسن الأخفش في عدم صرف "أحوى" بعد تصغيره مع أنه زال منه وزن الفعل (أفْعَل)، إذ يقال في تصغيره: أُحَيٌّ. فنقل أبو يعلى سؤاله المازني وإجابته: « فقلت له أنا: ولِمَ حُذِفَ؟ قال: لاجتماع الياءات، اجتمع الياء التي في موضع العين، وياء التصغير، والياء التي في موضع لام الفعل، فحذف »[77].

وتعليل المازني حذف الياء لاجتماع الياءات يوافق مذهب سيبويه ومن تبعه، قال سيبويه: « واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفتَ التي هي آخِر الحروف، ويصير الحرف على مثال فُعَيل، ويَجري على وجوه العربية »[78].

4- حذف الاسم الموصول.

أورد أبو يعلى مناقشته مع أبي عثمان في قراءة قوله تعالى: (لقد تقطَّع بينكم)[79].

ففي الرفع يعد "بين" اسمًا ويرفعه، لكنه في النصب لم يتضح لأبي يعلى وجهه، فسأل أبو يعلى شيخه المازني: « قلت: فمن قرأ "بينَكم"؟ قال: يريد: ما بينكم »[80]. وعندئذٍ استنكر أبو يعلى ذلك التقدير (ما بينكم)؛ لأنه يقتضي حذف الاسم الموصول "ما"، فسأله: « قلتُ: فتحذف الموصول وتترك الصلة؟ قال: نعم. أقول: الذي قام وقعد زيد، ومعناه: الذي قام والذي قعد زيد. وقد حُذِف الموصول في كتاب الله جل وعز، قال الله جل وعز: (إنَّ المصدِّقين والمصدِّقات وأقرضوا الله قرضًا حسنًا)[81]، معناه والذي أقرضوا الله. هذا مثله »[82].

وما ذهب إليه المازني يوافق مذهب الكوفيين الذين يجيزون حذف الاسم الموصول إذا دلَّ عليه دليل[83]. بخلاف البصريين الذين يتأولون ما ورد من شواهد في ذلك[84].

4. المبحث الثالث: الفكر النحوي عند أبي يعلى

4. 1. الاتجاه النحوي

عُرِف عن أبي يعلى أنه بصريّ[85]، وما بقي من تراثه يؤكد ذلك من خلال الأمور الآتية:

أ- تلمذته على أبي عثمان المازني أحد أبرز أعلام المذهب البصري، وملازمته إياه.

ب- استعمال مصطلحات البصريين، كما يتضح فيما ينقله عن المازني ومناقشاته معه.

ت- يتضح من بعض مناقشاته مع المازني تمسكه بالمذهب البصري، فقد اعترض تعليل المازني بأنه يخالف اختصاص الحرف، وكذلك اعترض تأويله قراءة "بينكم" بالنصب بأن تقدير المازني يقتضي حذف الموصول؛ فدلَّ على أن أبا يعلى ملتزم بمذهب البصريين الذي لا يجيز حذف الاسم الموصول اختيارًا، في حين أن المازني ذهب إلى ذلك في توجيه هذه القراءة. والمازني له اجتهاده وآراؤه التي قد تخالف المذهب البصري، بخلاف تلميذه.

4. 2. التأثر والتأثير

عُدَّ أبو يعلى في نظر النحويين مقدَّمًا في علم النحو[86]، ثقة فيما يرويه[87]. وقد نُقِل عن الفارسي في القصريات ثناءً عليه: « كان أبو يعلى أحذق من المبرد، وإنما قلَّ عنه لأنه عُوجِل »[88].

ولعل عبارة الفارسي "عوجل"؛ أي توفي مبكرًا تسهم في تفسير قلة ورود اسمه في التراث النحوي والصرفي، ومحدودية تأثيره فيمن بعده، وكذلك تأثره بمن قبله عدا المازني.

ولعل مما يذكر لأبي يعلى وتأثيره في الدرس النحوي والصرفي ما يأتي:

أ- أنه حكى آراء نحوية لم ترد عن غيره، إذ إن ما حكاه عن أبي عمرو بن العلاء من أن "حسب" في قولهم: "حسبُكَ ينمِ الناسُ"، مبنيَّة على الضم، لم تنقل عن أبي عمرو من غير طريق أبي يعلى. وكذلك ما حكاه عن أبي عثمان المازني من تغليطه لسيبويه في استعمال سيبويه لفظة "مجارٍ" مع المبني؛ فإن ذلك النقل لم يرد عن المازني إلا عن طريقه غالبًا. وكذلك ما نقله عن المازني من أن الفاء زائدة في قوله تعالى: (فإنه ملاقيكم).

ب- أنه أوضح آراء عُزِيت لأبي عثمان المازني بما يكشف عن مذهب المازني، فمثلا نقل العلماء أن المازني يرى أن "الجزم ليس بإعراب"[89] دون إيضاح رأيه في ذلك، والاكتفاء بنقده لمخالفته الجمهور، فجاء أبو يعلى، فأوضح رأيه، ونقل تعليله بما يكشف مذهبه.

ت- من خلال ما أوردته في المبحث الثاني يتضح عناية أبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي وأبي حيان الأندلسي بتراث أبي يعلى بن أبي زرعة، إذ يعدان — وبخاصة الأول منهما – من أكثر من نقل عنه وأسند إليه بعض النصوص التي رواها عن أبي عثمان المازني أو حكى آراءه فيها.

وفيما يتصل بتأثره، فيتضح من مناقشاته مع المازني وتوقفه أحيانًا عن اعتراض جواب المازني فيما وصل إلينا أن أبا يعلى يقبل ما يراه المازني، ويقف عنده، على الرغم من أن بعض ما يذكره أبو عثمان المازني عليه مأخذ أو اعتراض، ولعل

ذلك نابع من ملازمته وتقديره إياه، فلا يرغب في معارضته؛ لذلك يأتي ما يذكره من رأي في سياق سؤال المستفهم؛ أي: سؤال التلميذ شيخه.

4. 3. الدقة في النقل

اتضح من تراث أبي يعلى دقته في النقل، وعنايته بالرواية عن شيخه المازني، ويؤكد ذلك ما يأتي:

أ- نقل الثقات ما يرويه عن غيره، فقد نقل أبو القاسم الزجاجي عددًا مما رواه عن العلماء قبله.

ب- ثبوت ما يرويه بنقل عالم آخر غيره، إذ إن بعض ما رواه عن المازني وغيره، روي من طريق عالم آخر أو تلميذ للمازني غير أبي يعلى، من ذلك مثلا ما رواه أبو يعلى من في مسألة المستفهم عنه التي وردت بين مروان والأخفش، رواها عن المازني أبو أحمد حامد بن جعفر البلخي بالألفاظ نفسها[90].

ت- تواتر النقل عنه، فمن ذلك اعتراضه رأي أبي عثمان في تعليل مخالفة "مذ" و"منذ" للوصف العامل عمل فعله، فقد نُقِل عنه ذلك الاعتراض الوارد على صيغة سؤال في أكثر من كتاب؛ مما يدل على ثبوت ذلك عنه.

5. المبحث الرابع: إشكالية الخلط بين أبي يعلى بن أبي زرعة ومن يشاركه في الكنية أو اللقب

في أثناء جمعي المادة العلمية لهذا البحث، لحظت وجود خلط بين أبي يعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي وغيره ممن يشاركه في الكنية أو اللقب؛ فرأيت إيضاح ذلك؛ لما يترتب عليه من دقة إسناد بعض الآراء النحوية لأصحابها، وحتى يزول اللبس عن الباحث في الدرس النحوي حين المشاركة في الكنية أو اللقب.

ولعلي أقسم الخلط بينه وبين غيره على النحو الآتي:

5. 1. الخلط بينه وبين غيره لاشتراكهما في القبيلة (الباهلي).

إذ اتضح لي وجود خلط لدى بعض المحققين بينه وبين غيره من خلال ما يرد في فهرس الأعلام في تلك الكتب، عندما يجمع بينه وبين غيره في مدخل واحد (الباهلي)[91]. وكذلك عندما يظن أن الباهلي وابن أبي زرعة شخص واحد، فيجمعان في مدخل واحد[92].

وقد ذكر السيوطي في باب الكنى والألقاب والنسب والإضافات "الباهلي"، وذكر أنه ثلاثة أعلام: أبو نصر أحمد بن حاتم، وأبو زرعة، وولده أبو يعلى محمد[93].

ولعل هذا ما يفسِّر الخلط بينه وبين غيره؛ لأنه يطلق "الباهلي"، ويراد به أحدهم، فإذا أشير إلى الباهلي صاحب المعاني[94]. فإن المراد به صاحب كتاب معاني الشعر، وهو من رواة الأصمعي، أبو نصر الباهلي[95] أحمد بن حاتم (ت: 231هـ)[96].

5. 2. الخلط بينه وبين غيره لاشتراكهما في الكنية (أبي يعلى).

فإن أبا يعلى بن أبي زرعة يشترك مع عالم آخر معاصر له في الكنية، وهو أبو يعلى زكريا بن يحيى بن خلاد الساجي المنقري البصري. نزل بغداد، وعني بالحديث الشريف، واشتُهِر بالرواية عن الأصمعي[97]. واتضح لي وجود خلط بين من يجعله هو وأبو يعلى بن أبي زرعة في مدخل واحد في فهرس الأعلام[98].

ولما كان الغالب على أبي يعلى زكريا بن يحيى بن خلاد النقل عن الأصمعي؛ فإنه إذا ورد نصّ ذُكِر فيه الكنية (أبو يعلى) دون تحديد؛ فينظر فإن كان النقل عن الأصمعي[99]؛ فيغلب على الظن أن المراد به أبو يعلى الساجي زكريا بن

يحيى بن خلاد، وليس أبا يعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي. وإن كان النقل عن غير الأصمعي فيحتاج إلى إمعان النظر، والنظر في قرائن أخرى.

وتتحقق الإشكالية في الرواية عن أبي عثمان المازني، غير أنه قد راعى أبو القاسم الزجاجي ذلك؛ إذ لحظتُ أنه يذكر ما يميز أحدهما عن الآخر إذا نقل عنهما في كتاب واحد، فقد ذكر اسم أبي يعلى الساجي زكريا بن يحيى بن خلاد[100] عند الرواية عنه لتمييزه عن أبي يعلى بن أبي زرعة. وكذلك أبو حيان الأندلسي الذي إذا نقل عن أبي يعلى محمد بن أبي زرعة يذكر ما يميزه بلفظ "أبي يعلى بن أبي زرعة"[101]، أو أنه "أبو زرعة"[102]، وإذا نقل عن أبي يعلى الساجي يذكر ما يميزه به أو يسميه بما يزيل اللبس كقوله: « وحكى أبو يعلى المنقري في كتابه»[103].

6. الخاتمة:

الحمد لله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد، فقد تناول هذا البحث شخصية نحوية مغمورة، تمثلت في أبي يعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي، وقد عني بالتعريف بحياته وآثاره، وعرض ما بقي من تراثه النحوي بما يعطي تعريفًا بهذه الشخصية النحوية، ودورها في التراث النحوي.

وقد توصل البحث إلى نتائج عدة، من أهمها:

أ- التعريف بأبي يعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي، وتحديد تاريخ وفاته، وبيان إزالة اللبس عنه مع غيره ممن يشترك معه في الكنية أو اللقب.

ب- عرض أبرز الآراء التي نقلها أبو يعلى عن أبي عثمان المازني، وعرض مناقشاته العلمية له.

ت- بيان اتجاه أبي يعلى النحوي، وأنه ينتمي للمذهب البصري، منه ينطلق، وإليه يعود. ويتضح ذلك في مناقشاته مع أبي عثمان المازني، الذي له اجتهادات تخالف أحيانًا ما يذكر عن غيره من البصريين.

ث- بيان دقة أبي يعلى في النقل، والثقة بما ينقله عن غيره.

ويؤمل أن يكون هذا البحث أسهم في تجلية شخصية نحوية، وعرض تراثها النحوي، ورصد ما قد بقي من تراثه وكتبه التي لم تصل إلينا، وأن يكون فيه إضافة علمية تخدم الباحثين.

ويوصي الباحث بالعمل على استكشاف المخطوطات التي قد تكون موجودة، لكنها لم تر النور حتى الآن، فقد يكون فيها بعض من آثاره أو نقول عنها، فتسهم في إثراء البحث النحوي عنه وعن غيره من العلماء الذين يعدون مغمورين، لا يعرف عنهم إلا النزر القليل.

والله – تعالى – أسأل أن يكتب لي التوفيق والسداد.

7. الحواشي:

([1]) انظر: طبقات النحويين واللغويين: 110.

([2]) انظر: طبقات النحويين واللغويين: 110، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 190/4، بغية الوعاة: 104/1. ولم يذكر اسمه الأول (محمد) في: تاريخ العلماء النحويين: 50.

([3]) انظر: تاريخ العلماء النحويين: 50.

([4]) انظر: طبقات النحويين واللغويين: 114.

([5]) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 102. وعنه في: بغية الوعاة: 569/1.

([6]) انظر: بغية الوعاة: 394/2.

([7]) انظر: أخبار النحويين البصريين: 113، الفهرست: 89، تاريخ العلماء النحويين: 50، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 165، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 190/4، بغية الوعاة: 104/1.

([8]) انظر: طبقات النحويين واللغويين: 110، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 190/4.

([9]) انظر: أخبار النحويين البصريين: 113، طبقات النحويين واللغويين: 110، الفهرست: 89. وانظر: تاريخ العلماء النحويين: 51، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 190/4.

([10]) انظر: طبقات النحويين واللغويين: 101-110، بغية الوعاة: 104/1.

([11]) انظر: أخبار النحويين البصريين: 113. ولعله عنه في: المصون في الأدب: 120، الفهرست: 89 (بتحريف من الناسخ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 165، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 190/4.

([12]) إنباه الرواة على أنباه النحاة: 190/4.

([13]) انظر: الإيضاح في علل النحو: 78-79. سير أعلام النبلاء: 476/15.

([14]) انظر: طبقات النحويين واللغويين: 110، تاريخ العلماء النحويين: 51، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 190/4.

([15]) انظر: بغية الوعاة: 104/1.

([16]) انظر: بغية الوعاة: 466/1.

([17]) انظر: بغية الوعاة: 27/2.

([18]) أخبار النحويين البصريين: 113.

([19]) الفهرست: 89. وانظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: 190/4.

([20]) إنباه الرواة على أنباه النحاة: 190/4.

([21]) تاريخ العلماء النحويين: 50.

([22]) إنباه الرواة على أنباه النحاة: 190/4، بغية الوعاة: 104/1.

([23]) إنباه الرواة على أنباه النحاة: 190/4.

([24]) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 877-878. وانظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 286/3.

([25]) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1092، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 286/3، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 44/2.

([26]) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1092.

([27]) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1092، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 286/3، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 44/2.

([28]) انظر: الكتاب: 100/3، 129.

([29]) الكتاب: 13/1.

([30]) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 198/1. وانظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 21/1 دون أن يذكر أبا يعلى.

([31]) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 21/1.

([32]) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 21/1. وانظر الإشارة لتوجيه كلام سيبويه في: التذييل والتكميل: 198/1.

([33]) انظر: شرح كتاب سيبويه للصفار: 245.

([34]) مجالس العلماء: 64.

([35]) انظر: الكتاب: 82/3-83.

([36]) انظر: الكتاب: 83/3.

([37]) سورة الأنبياء: 34.

([38]) انظر: الكتاب: 83/3، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 200/2.

([39]) انظر: الكتاب: 112/3، معاني القرآن للفراء: 85/1.

([40]) مجالس العلماء: 64.

([41]) أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: 197.

([42]) مجالس العلماء: 67.

([43]) مجالس العلماء: 67. وانظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 129/6، وفيه: "لأنه يعرف نفسه" بإسقاط "لا".

([44]) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 129/6. وانظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: 95، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1514.

([45]) سورة النور: 43، سورة الروم: 48.

([46]) قراءة "من خلله" عزيت لابن عباس والضحاك في: إعراب القرآن للنحاس: 142/3، وزاد ابن مسعود في: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: 104. ومن غير عزو في: معاني القرآن وإعرابه: 49/4.

([47]) الذي في إنباه الرواة على أنباه النحاة: 128/4 أنه قال: "من خلله". وليس "من خلاله". ولعل أقرب للصواب؛ لأن البيت المستشهد به بهذا اللفظ.

([48]) مجالس العلماء: 60. وانظر بدون ذكر أبي يعلى: إنباه الرواة على أنباه النحاة: 128/4. والبيت لزيد الخيل في: ديوانه: 36، لسان العرب: 373/10 مادة ودق. وهو فيهما بلفظ "ضربن" مكان "بنين".

([49]) مجالس العلماء: 60.

([50]) معاني القرآن وإعرابه: 49/4.

([51]) سورة الجمعة: 8.

([52]) الحجة للقراء السبعة: 43/1. وانظر نفسه: 49/1.

([53]) سورة آل عمران: 81.

([54]) انظر: الكتاب: 107/3.

([55]) الحجة للقراء السبعة: 66/3.

([56]) انظر: الحجة للقراء السبعة: 66/3.

([57]) مجالس العلماء: 55.

([58]) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 795-796.

([59]) البيت في: الكتاب: 81/3، أخبار أبي القاسم الزجاجي: 191، مجالس العلماء: 65.

([60]) سورة النمل: 72.

([61]) مجالس العلماء: 65.

([62]) انظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي: 191.

([63]) انظر: مجالس العلماء: 68، همع الهوامع: 331/4.

([64]) انظر: مجالس العلماء: 68.

([65]) انظر: مجالس العلماء: 68.

([66]) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 602، شرح المفصل لابن يعيش: 42/7، أبو عثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف: 195.

([67]) انظر: الإيضاح في علل النحو: 94، شرح المفصل لابن يعيش: 42/7.

([68]) مجالس العلماء: 68.

([69]) مجالس العلماء: 68.
([70]) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 627، همع الهوامع: 332/4.
([71]) الكتاب: 91/3.
([72]) انظر: معاني القرآن للفراء: 86/1، الجمل في النحو: 211، المفصل في علم العربية: 320، الإنصاف في مسائل الخلاف: 602.
([73]) الكتاب: 62/3-63.
([74]) مجالس العلماء: 53. وانظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي: 170، أمالي الزجاجي: 144، تاريخ العلماء النحويين: 77، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 372/2.
([75]) أخبار أبي القاسم الزجاجي: 171. وانظر: مجالس العلماء: 53، أمالي الزجاجي: 145، تاريخ العلماء النحويين: 77-78، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 373/2.
([76]) مجالس العلماء: 53-54. وانظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: 373/2.
([77]) مجالس العلماء: 70.
([78]) الكتاب: 471/3. وانظر نفسه: 409/4، والمقتضب: 246/2، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 208/10.
([79]) سورة الأنعام: 94. قرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة "بينُكم" بالرفع. وقرأ نافع والكسائي وحفص عن عاصم "بينَكم" بالنصب. انظر: السبعة في القراءات: 263.
([80]) مجالس العلماء: 110.
([81]) سورة الحديد: 18.
([82]) مجالس العلماء: 110.
([83]) انظر: معاني القرآن للفراء: 271/1، 315/2.
([84]) انظر: المقتضب: 137/2، ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1045-1046.
([85]) انظر: أخبار النحويين البصريين: 113، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 190/4.
([86]) انظر: أخبار النحويين البصريين: 113، الفهرست: 89.
([87]) انظر: الفهرست: 89، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 190/4.
([88]) بغية الوعاة: 104/1.
([89]) انظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 836، شرح شذور الذهب: 46، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: 133/1.
([90]) انظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: 95، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1513-1514.
([91]) انظر: طبقات النحويين واللغويين: الفهرس ص350، إذ إن ما في ص46 عبدالله بن بكر الباهلي، وما في ص182 معاصر لابن دريد (ت: 321هـ).
([92]) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: الفهرس 279/4، إذ إن ما في 279/3 هو الباهلي صاحب كتاب المعاني. وهو غير أبي يعلى. وما في الحاشية رقم (3) في الإنباه: 5/3 من أن معاصر ابن دريد هو محمد بن أبي زرعة فهو خطأ. ولعل الوهم جاء من أنه عدَّ عام 257هـ مولده في حين أنه عام وفاته.
([93]) انظر: بغية الوعاة: 369/2.
([94]) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 88، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 279/3.
([95]) انظر: تهذيب اللغة: 14/1.
([96]) انظر: طبقات النحويين واللغويين: 180-181، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 186/4، معجم الأدباء: 226، بغية الوعاة: 301/1.
([97]) انظر: الثقات: 255/8، تاريخ بغداد: 474/9.

([98]) انظر مثلا: أخبار أبي القاسم الزجاجي: الفهرس ص308، إذ إن ما في ص45 هو الساجي، في حين أن ما في ص171 هو ابن أبي زرعة كما ذكره أبو القاسم. وانظر: مجالس العلماء: الفهرس ص294، فعلى الرغم من تفرقته بينهما، إلا أنه ذكر ضمن صفحات ورود أبي يعلى الساجي ص60، في حين أن تلك الصفحة تخص أبا يعلى بن أبي زرعة.

([99]) انظر مثلا: أخبار أبي القاسم الزجاجي: 45، أمالي الزجاجي: 65، المصون في الأدب: 209.

([100]) انظر: مجالس العلماء: 61.

(101) انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 198/1.

([102]) انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 286/3.

([103]) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 322. وقد ذكر المحقق في الحاشية رقم (5) أنه لم يعثر له على ترجمة. ولعل السبب أن أبا حيان ذكر لقبه "المنقري"، وهو غير لقبه "الساجي" المشهور به.

8. قائمة المصادر والمراجع:

1) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع، القاهرة: مكتبة المتنبي.

2) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب؛ تحقيق ح. فاخوري، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، 1408هـ/ 1988م.

3) أبو أحمد الحسن بن عبدالله العسكري، المصون في الأدب؛ تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، الكويت: مطبعة الحكومة، 1984م.

4) أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه؛ تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، بيروت: عالم الكتب، 1408هـ/ 1988م.

5) أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين؛ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الأولى، بيروت: المكتبة العصرية، 1407هـ/ 1987م.

6) أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء؛ تحقيق د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، الأردن: مكتبة المنار، 1405هـ/ 1985م.

7) أبو البقاء يعيش بن علي ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب.

8) أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: الشرح الكبير؛ تحقيق د. صاحب أبو جناح، د.ط.، د. ن. ، د.ت.

9) أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، 1406هـ/ 1986م.

10) أبو العباس المبرد، المقتضب؛ تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.

11) أبو الفرج محمد بن إسحاق النديم، الفهرست؛ علق عليه الشيخ إبراهيم رمضان، الطبعة الأولى، بيروت: دار المعرفة، 1415هـ/ 1994م.

12) أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي، شرح كتاب سيبويه؛ تحقيق د. معيض بن مساعد العوفي، الطبعة الأولى، المدينة المنورة: دار المآثر، 1419هـ/ 1998م.

13) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، أخبار أبي القاسم الزجاجي؛ تحقيق د. عبدالحسين المبارك، د.ط.، بغداد: دار الرشيد، 1980م.

14) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، أمالي الزجاجي؛ تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، بيروت: دار الجيل، 1407هـ/ 1987م.

15) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو؛ تحقيق د. مازن المبارك، الطبعة الخامسة، بيروت: دار النفائس، 1406هـ/ 1986م.

16) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، الجمل في النحو؛ تحقيق د. علي الحمد، الطبعة الرابعة، بيروت: مؤسسة الرسالة، الأردن: دار الأمل، 1404هـ/ 1984م.

17) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، مجالس العلماء؛ تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1420هـ/ 1999م.

18) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، د.ط.، بيروت: دار الجيل، د.ت.

19) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد؛ تحقيق د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ/ 2002م.

20) أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف.

21) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن؛ تحقيق د. زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، 1409هـ/ 1989م.

22) أبو حاتم محمد بن حبان، الثقات؛ تحقيق د. محمد خان، الطبعة الأولى، حيدر آباد: دائرة المعارف، 1393هـ/ 1973م.

23) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ تحقيق د. رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418هـ/ 1998م.

24) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل؛ تحقيق أ.د. حسن محمود هنداوي، الطبعة الأولى، دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، 1418- 1420هـ /1997-2000م.

25) أبو حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك؛ تحقيق سدني جليزر، نيوهافن، 1947م.

26) أبو زكريا الفراء، معاني القرآن؛ تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، الطبعة الثالثة، بيروت: عالم الكتب، 1403هـ/ 1983م.

27) أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض؛ تحقيق د. محمد البنا، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الاعتصام، 1405هـ/ 1985م.

28) أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، شرح كتاب سيبويه؛ تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م.

29) أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، سير أعلام النبلاء؛ تحقيق مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ/ 1985م.

30) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة؛ تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، الطبعة الأولى، دمشق وبيروت: دار المأمون، 1404هـ/ 1984م.

31) أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة؛ تحقيق عبدالسلام هارون وآخرون، مراجعة محمد علي النجار، الطبعة الأولى، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ومكتبة الخانجي، 1384 - 1396هـ/ 1964 - 1976م.

32) أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، السبعة في القراءات؛ تحقيق د. شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار المعارف، 1988م.

33) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ تحقيق د. عبد العال مكرم، الطبعة الأولى، الكويت: دار البحوث العلمية، 1400هـ/ 1980م.

34) جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1384هـ/ 1968م.

35) رشيد عبدالرحمن العبيدي، أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي، 1389هـ/ 1969م.

36) زيد الخيل، ديوان زيد الخيل الطائي؛ صنعة د. نوري حمود القيسي، النجف: مطبعة النعمان، 1968م.

37) سيبويه، الكتاب؛ تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ/ 1988م.

38) مجد الدين يعقوب الفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة؛ تحقيق محمد المصري، الطبعة الأولى، الكويت: مركز المخطوطات والتراث، 1407هـ - 1987م.

39) محمد بن أبي بكر الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد؛ تحقيق د. محمد المفدى، الطبعة الأولى، الرياض: مطابع الفرزدق، 1403هـ/ 1415هـ .

40) محمد بن منظور، لسان العرب، الطبعة الأولى، بيروت: دار صادر، 1410هـ/ 1990م.

41) المفضل بن محمد بن مسعر، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم؛ تحقيق عبدالفتاح الحلو، الطبعة الثانية، القاهرة: مطبعة هجر، 1412هـ/ 1992م.

42) ناظر الجيش محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد؛ تحقيق د. علي فاخر وآخرين، الطبعة الأولى، القاهرة: دار السلام، 1428هـ/ 2007م.

43) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب؛ تحقيق د. إحسان عباس، الطبعة الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1414هـ/ 1993م.